

وكذا اقتداء القاسم بالوحيد الذي بلغت حد وبتة  
 الركوع ولو لم تصل الى حد الركوع فالأصح الجواز اتفاقاً  
 يجوز أمانة الخنثى المشكل للشاء وكذا أمانة المرأة التي  
 لكي يكونان يصلحان وحدتهن جماعة وإن فعلن بكم أن تقدم  
 الإمام عليهن بل تقف وسطهن كما إذا أتم القاري  
 العزاة ويجوز الاقتداء بالآخرين لا بد ولا العكس والعز  
 مع الأتم المسجد كالاتي مع القاري وفي المحيط أن  
 القاري إذا كان على المسجد بجوار المسجد والآن  
 في المسجد يصل وجده أن صلواته جائزة بالاختلاف  
 وكذا إذا كان القاري في صلوة غيره صلوة الأتم جاز  
 للإتم أن يصل وحده ولا ينتظر فراغ القاري بالاتفاق  
 أما إذا صلى القاري في ناحية والأتم في ناحية وصلوا  
 متوافقين فقد ذكر الجواز عدم الجواز على قولين في حنيفة  
 وفي رواية الجواز إلا إذا شاع ما لو اقتدى قاري وله  
 بأنه حيث تفسد صلوة الكل عند في حنيفة وعندهما  
 صلوة القاري فقط ولا تقدم الموتر على أمانة  
 خلافاً لما لك والمعتبر موضع التقدم حتى لو كان

المقتدى

المقتدى طولاً من أمامه تقع سجدة قد لا أمام  
 لكن قدمه غير مقدمة عليه يجوز والمعتبر في القدم  
 العقبة لو كان المقتدى غير متقدم على عقلا ما  
 لكن قد مر طولاً تقع أصابعه بجوار من صلى مع واحد  
 يقيم عن يمينه لأن صلى مع اثنين تقدم عليهما  
 عن محمد بن الواجد لا يجعل أصابعه عند عقلا ما  
 وعن أبي يوسف أنه بتوسط الاثنين فلو قال الواجد  
 خلفه وعن يساره يركع وقيل لا ولو توسط الاثنين  
 لا يركع وتوسط الأكثر يركع ويصف الرجال ثم النساء  
 ثم النساء والخنثى المشكل يقوم قد لم النساء والترتيب  
 بين الرجال والنساء سنة لا فرض هو الصحيح أما  
 بينهم وبين النساء فرض عند ناحية لو جازت امرأة  
 أو صبية مشتهرة رجالاً وتقدمت عليه وقد ركع  
 وصلواتهما مطلقة مشتركة بغير عداة واتحاد المكان  
 والجهة بل واحداً بل ونوى ما منها فسدت صلوة الرجل  
 بشرط المحاذاة المفسدة عشرة على ما قاله الأئمة  
 كونها بالفتة أو صبية مشتهرة وهي بنت تسع مطلقاً

عقبي مع  
 قولهم الأصابع الإمام

لو كان في المسجد  
 ولو كان في المسجد